

## مذكرة تقييم لعمل اللجنة الخاصة بالمختفين قسريا

إلى

فخامة الرئيس

عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس

كان لكم شرف تكوين اللجنة الخاصة المكلفة بحل مسألة المختفين قسريا ، وهي خطوة هامة في حياة هذا الملف الذي ظل لفترة طويلة من المحرمات، ولكون الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان من أولى الهيئات التي اهتمت بالموضوع وطالبت مرارا بإجلاء مصير هؤلاء المختفين ، أن تبلغكم بتقييمها لعمل هذه اللجنة انطلاقا من عمل ميداني ومتابعة جادة

من بارقة أمل إلى خيبة الأمل

الإعلان عن إنشاء هذه اللجنة كان بارقة أمل لآلاف الآباء والأمهات والزوجات والأبناء، ولكل مهتم بالموضوع لكن المسار الذي اتبعته اللجنة في معالجتها لهذا الملف ، سارع إلى حجب هذا البريق وذلك للأسباب التالية

الانطلاق من أحكام مسبقة -1

بمجرد تأسيس اللجنة انطلق رئيسها في سيل من التصريحات والندوات والاستجابات انصبت كلها

في أحكام مسبقة تتمثل في

الدولة مسؤولة لكنها غير مذنبه -

استعداد الدولة للتعويض -

إنكار وجود أماكن احتجاز سرية في الوقت الذي اعترف بوجودها رئيس المرصد الوطني لحقوق -

الإنسان

استبعاد ممثلي عائلات المختفين ورفض التعامل معهم بعد أن استقبلهم عدة مرات قبل تأسيس اللجنة -  
استبعاد ملف المختطفين من طرف الجماعات الإرهابية رغم التقاطع الموجود بين الملفين -

إن بدأ عمل اللجنة انطلاقاً من هذه المسلمات ، أثار حفيظة العائلات وجعلها تشكك في حيادها و ترفض تقريرها حتى قبل أن يحرر و يسلم إليكم ومعرفة محتواه. وبالتأكيد وأنكم لاحظتم وأن تقديم التقرير لم يحدث أية مفاجأة أو يأتي بجديد على ما سبق أن صرح به رئيسها طيلة سنة ونصف

## الخطأ في المنهجية -2

رغم أن اللجنة خاصة إلا أنها تنازلت على كل صلاحياتها لإدارة اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان وهي إدارة موروثه عن المرصد الوطني لحقوق الإنسان والتي سبق لها تعاملت مع الملف بطريقة غير مهنية تفنقر إلى الروح الإنسانية ، بحيث حددت طريقة تعاملها مع الملف حسب مايلي:

أ. أنها لا تقبل أي عريضة إلا إذا تعلق الأمر بشخص اختفى لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر -

ب. أنها صنفت حالات الفقدان في -

أ- اختطاف قامت به مجموعات إرهابية

ب- الالتحاق السري وبمحض الإرادة بالجبل

ج- الالتحاق ببلد أجنبي

د- الاعتقال في أماكن احتجاز غير مقرر لهذا الغرض

ورود إدارة المرصد على عرائض العائلات لم تخرج عن الحالات الثلاثة الأولى ، وظلت تتعامل مع العرائض بروتينية مقيتة ، جعلت منها ترد أحيانا عدة ردود مختلفة على نفس الحالة مما أفقدها كل مصداقية

وبكل أسف أن هذه الإدارة الفاقدة للمصداقية، هي التي أوكل لها هذا الملف الحساس ، رغم أنها لم تغير من سلوكياتها وتعاملت مع العائلات بنفس روح الاستعلاء والاستخفاف والتخويف ، بحيث ركزت في عملها مع العائلات على ملء استمارة فيها سؤال استغزانيا يتعلق بالتعويض ، ولما انتقلت إلى داخل الوطن أحاطت نفسها بحالة من التعظيم بحيث تنتقل في موكب تحت الحراسة المشددة مما زاد في اتساع الحاجز النفسي بينها وبين العائلات. وبالتأكيد علمتم بالأحداث التي تسببت فيها سواء على مستوى المقر أو على مستوى بعض الولايات الداخلية

فخامة الرئيس

لا ينكر فضلكم في الاهتمام بملف المختفين قسريا إلا جاحد ، وسوف يذكر التاريخ موقفكم بكل الإجلال والتقدير وخاصة وأن الأمر يتعلق بجريمة ضد الإنسانية ، وحتى لا يضيع هذا الفضل نتيجة أخطاء اللجنة الخاصة ، فإن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وإيماننا منها بأهمية الملف وضرورة إيجاد حل سريع له ، هذا الحل الذي يساهم حتما في المصالحة الوطنية المنشودة ، تأمل أن لا يكون تقرير اللجنة نهاية لملف المختفين والمختطفين وإنما بداية لخطوات جادة في طريق حل هذا الملف والتي ترى بعضها في

لابد من إيجاد محاور ذا مصداقية ، وهذا يمر حتما بتوفير إطار تنظيمي لعائلات المختطفين - وعائلات المختفين قسريا، مما يتطلب الاعتراف الرسمي بالجمعيات المهتمة بمصير المختطفين والمختفين قسريا ومنها الاعتماد في أقرب الآجال من الضروري إعادة فتح مكاتب التصريح بالاختطاف أو بالاختفاء ، على أن تقترب هذه المكاتب - من المواطنين - فتح مكاتب على مستوى البلديات مثلا- مع الإعلان عنها بكل الوسائل لأن العدد الحقيقي غير معروف والكثير من العائلات لم تتمكن مع التقرب من الهيئات المعنية والجمعيات سواء بسبب الجهل أو نقص الإمكانيات أو الخوف

التكفل المؤقت بعائلات المختطفين والمختفين عن طريق إيجاد صيغة من أجل ضمان العيش الكريم - والتكفل بها نفسيا وصحيا ومن حيث الخدمات الاجتماعية في انتظار الفصل النهائي في حالة الاختطاف أو الاختفاء

ملف المختطفين من قبل الجماعات الإرهابية ، أحد الصفحات السوداء في المأساة الجزائرية ، والذي يسبب آلاما لآلاف العائلات الجزائرية ، كما أنه احد الملفات التي تتطلب التكفل السريع والجاد بها ، وإن كانت هناك بعض أوجه الاختلاف بينه وبين ملف المختفين ، فإننا لا يمكن إنكار وجود نقاط تقاطع بين الملفين ، والتي يمكن تحديدها في

إن بعض حالات الاختفاء قد تكون اختطافا، كما أن بعض حالات الاختطاف قد تكون عمليات إختفاء - من الحلول المقترحة والتي نراها ضرورية للمساهمة في الحل ، فتح المقابر الجماعية المكتشفة ، وإجراء التحاليل اللازمة لتحديد هوية كل جثة ، وهو مطلب مشترك بين عائلات المختفين وعائلات المختطفين من قبل الجماعات الإرهابية.

الحقبة - 1

إجلاء مصير المختفين قسريا من المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة ، مهما كان القائم بالفعل ومهما كان هذا المصير ، وهذا يمر حتما عبر

التحقيق حول مصير كل مختفي وذلك ب -

فتح المقابر الجماعية وإجراء التحاليل اللازمة -

معرفة مصير الأشخاص الذين كانوا في أماكن الاحتجاز السرية. والتي إعترف بوجودها السيد رزاق -  
بارة رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان ، سواء في التقارير المكتوبة أو تصريحه لجريدة الخبر ،  
والتي وكانت موضوع مراسلة من الرابطة إلى السيد رئيس الجمهورية آنذاك

## 2- العدالة

تحديد المسؤوليات وإجراءات متابعات قضائية ضد المتسببين في الاختفاء. ليس بروح الانتقام وإنما -  
بدافع إقامة العدل وضمان استقرار المجتمع . وللمجتمع حق العفو إن أراد ذلك وتعتقد الرابطة وأن نهج  
العدالة الانتقالية من شأنه تحقيق الغرض في إقامة العدل والعفو

الاعتراف لأهالي الضحايا بصفاتهم تلك -

: هذا الإجراء إن تم فعلا يحقق هدفين

الأول أن تحديد المسؤوليات في أشخاص من شأنه إبعاد التهمة عن الأجهزة ، وبالتالي منحها مصداقية  
أكثر ويصبح الناس يثقون فيها ، مما يساعد على إزالة جو الريبة الذي يطبع العلاقة بين المواطن  
وأجهزة الدولة . وكذلك الموقف الاتهامي الذي تغذيه حالة اللاعقاب

الثاني إن كان المتسببون في الاختفاء من الجماعات الإسلامية ، هذا الإجراء من شأنه المساهمة في  
قيام المصالحة الوطنية ، المبنية على أسس سليمة ، بحيث يعاقب من ارتكب جرائم ، وبالتالي يحس  
المواطن بالحماية ، وفي نفس الوقت ، يتقبل المواطنون باقي الأفراد العائدون من الجبال ، دون ريبة  
أو إتهام

## 3- الإنصاف

في حالة ظهور المختفي لأبد من التكفل به ماديا ومعنويا حتى يسترجع القدرة على الحياة بصفة -  
عادية في المجتمع

إدراجه في منصب عمله مع التعويض العادل عن الفترة التي كان فيها مختفيا ومنحه كل امتيازات -  
منصب عمله

في حالة عدم ظهور المختفي ، الاعتراف لذويه بصفتهم كذوي حقوق مفقود و تعويضهم تعويضا -  
عادلا ومنصفا يجبر الضرر اللاحق بهم ، وتحديد مبلغ شهري يكفي نفقاتهم مع المنح العائلية وضمان  
تغطية نفقات العلاج في المستقبل  
تسوية وضعية الحالة المدنية للمختفي ، بإصدار شهادة وفاة وتطبيق مقتضيات القانون فيما يخص -  
الولاية على الأبناء وقسمة التركة

فخامة الرئيس

نرجو أن نكون قد ساهمنا بقسط ولو قليل في اقتراح حلول لهذا الملف ، وكلنا ثقة وأن لكم من القدرة  
والجراءة للتصدي له بكل مسؤولية وإنسانية ، و في انتظار ذلك تقبلوا فخامة الرئيس أسمى عبارات  
التقدير والاحترام

بوجمعة غشير

رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

الجزائر في 4 ماي 2005